

تقارير

أشرف العجرمي*

أراضي المستعمرات الإسرائيلية: بين التخطيط والتبديد**

وضع إخلاء إسرائيل قطاع غزة من جميع المستعمرات والمواقع العسكرية التي كانت مقامة فيه، السلطة الوطنية الفلسطينية أمام تحد كبير يتعلق بكيفية الحفاظ على الأراضي المخلاة من جهة، واستثمارها بالصورة المثلى لما فيه منفعة الشعب الفلسطيني، وخصوصاً سكان قطاع غزة، من جهة أخرى. وقد شُغلت مؤسسات فلسطينية كثيرة بالبحث في هذا الموضوع خلال الفترة التي سبقت قيام إسرائيل بإخلاء المستعمرات اليهودية في القطاع.

وكانت الحكومة الفلسطينية ألفت، في جلسة عقدتها بتاريخ 2005/3/15، لجنة وزارية لمتابعة ملف الانسحاب برئاسة رئيس الحكومة أحمد قريع، وعضوية كل من وزير الشؤون المدنية منسقاً عاماً، ووزير التخطيط، ووزير المالية، ووزير الاقتصاد الوطني، ووزير الداخلية والأمن الوطني، ووزير الأشغال العامة والإسكان، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية، ووزير الزراعة، ووزير الحكم المحلي، أضيف إليهم وزير الخارجية، ورئيس دائرة شؤون المفاوضات. وقام وزير الشؤون المدنية، محمد دحلان، بتشكيل طواقم فنية من الخبراء والمهنيين الفلسطينيين من ذوي الاختصاصات المتنوعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضمت هذه الطواقم 40 خبيراً من مختلف التخصصات المهنية من القطاعين العام والخاص.

احتل البحث في مستقبل الأراضي المخلاة جزءاً كبيراً من الجهد الاستثنائي الهائل الذي قامت به الطواقم الفنية على مدار الساعة خلال الأشهر التي سبقت الإخلاء الإسرائيلي. وقد عملت هذه الطواقم على فرز وتقسيم أراضي المستعمرات بناء على طبيعتها، واقترحت أوجه استثمارها المستقبلي وفقاً لتقسيمات محددة. وقبل الخوض في نتائج عمل طواقم الخبراء أو الطواقم الفنية، كما جرى تسميتها، نعود قليلاً إلى الوراء للحديث قليلاً عن المستعمرات والأراضي التي كانت تحتلها، من حيث توزيعها وطبيعتها استخدامها من جانب الإسرائيليين.

بلغ المجموع الكلي لمساحة الأراضي التي أقيمت عليها المستعمرات الإسرائيلية في قطاع غزة نحو 23.999 دونماً، منها: نحو 20.576 دونماً أراض حكومية، و1015 دونماً أراض حكومية متعاقد عليها للغير (أي مستأجرة من المواطنين الفلسطينيين)، و537 دونماً ملكية خاصة للمواطنين. وهناك أيضاً نحو 23.000 دونم أخرى كانت إسرائيل وضعت يدها عليها وحولتها إلى حزام أمني للمستعمرات؛ أي أن المستعمرات وما حولها احتلت نحو 41.5% من مجمل الأراضي الحكومية البالغة 110.000 دونم، و12.5% من مساحة قطاع غزة البالغة 378 كم² وفقاً لوثائق الأمم المتحدة.

وتقع الأراضي الخاصة في مواقع المستعمرات التالية: دوغيت (بيت لاهيا): 44.8 دونماً؛ حوف شيكما (موقع عسكري/بيت لاهيا): 49.9 دونماً؛ كفار دروم (دير البلج): 275.9 دونماً (ملكية يهودية من قبل سنة 1948): نيتسر حزاني (خان يونس والسميري): 5 دونمات؛ موكيد دكاليم: 500 م²؛ موراغ (خان يونس ورفح): 160.6 دونماً.

أما الأراضي المستأجرة من المواطنين وتعود ملكيتها في الأصل إلى الحكومة، فتقع في مستعمرة إيلي سيناى (بيت لاهيا) بواقع 166.3 دونماً، وموقع حوف شيكما (بيت لاهيا) 108.7 دونمات، ومستعمرة موراغ (خان يونس): 740.8 دونماً. والأراضي الباقية هي أراض حكومية.

ويمكن تقسيم المستعمرات التي كانت قائمة في قطاع غزة بناء على وظيفتها واستخدامها إلى ما يلي:

- المستعمرات المدنية "مخصصة للسكن": دوغيت؛ رفياح يم؛ كفار يم؛ نتساريم؛ نفيه دكاليم؛ نيتسر حزاني؛ نيسنيت.
- المستعمرات الزراعية: إيلي سيناى؛ بات سديه؛ بدولح؛ غني طال؛ غديد؛ قطيف؛ غان أور؛ كفار دروم.
- المستعمرات الصناعية: إيرز؛ ياكال؛ نفيه دكاليم.
- المستعمرات التعاونية: بني عتصمونا؛ موراغ.

والموقع الاستيطاني العسكري حوف شيكما استخدم أيضاً بركاً لتربية الأسماك، وكانت غان أور ونتساريم موقعين عسكريين أيضاً؛ فهذه التقسيمات ليست حادة وقاطعة بمعنى أن هناك مستعمرات فيها زراعة وصناعة بالإضافة إلى السكن. لكن المقصود هنا هو الطابع الغالب على وظيفتها.

وقد شمل عمل الطواقم الفنية خمسة محاور رئيسية هي، كما جاء في تقرير عن المئة يوم من عمل هذه الطواقم:

(1) الجانب المتعلق بأراضي المستعمرات التي تعتمد إسرائيل إخلاءها في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، وما على هذه الأراضي من موجودات وأملاك، هذه المسائل تتعلق بآليات النقل والاستلام والإدارة الموقته، وبأوجه الاستخدامات المستقبلية لهذه الأصول (يدخل في إطار ذلك قضايا كثيرة مثل الملكية الخاصة لبعض الأراضي المخلاة، والمباني العامة، والوحدات السكنية الموجودة فيها، والمنشآت الإنتاجية القائمة عليها من زراعة وصناعية، والبنية التحتية والأوضاع البيئية، وغير ذلك).

(2) الجانب الثاني يتعلق بطرق ومنافذ الاتصال الداخلي والخارجي للأراضي الفلسطينية التي ستقوم إسرائيل بإخلائها في إطار خطتها، وقضية حرية الحركة والتنقلات الداخلية والخارجية للأفراد والمركبات والبضائع الفلسطينية. هذا الجانب يتمثل أساساً في المعابر الدولية (مثل المطار الجوي، والميناء البحري، وممر رفح الحدودي)، والمعابر الحدودية بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، والممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة،

والإغلاقات الداخلية والحواجز العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، إضافة إلى مستقبل العلاقات الاقتصادية بالطرف الإسرائيلي، وبالذات فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي وموضوع استمرار تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل.

(3) الجانب الثالث يتعلق بالناحية الإعلامية ومسألة التواصل مع الجمهور الفلسطيني بهدف توضيح كل الأبعاد المرتبطة بموضوع الانسحاب الإسرائيلي للمواطنين، وحشد التأييد والدعم لما يجري من استعدادات فنية فلسطينية لضمان تعامل الجمهور مع موضوع الانسحاب بأكبر قدر ممكن من المسؤولية والنضج الوطني. يرتبط هذا الموضوع أيضاً بضرورة العمل على اتخاذ الاحتياطات الضرورية للتعامل مع ما قد ينشأ من أوضاع إنسانية نتيجة قيام الطرف الإسرائيلي بفرض قيود على الحركة قبل تنفيذ الانسحاب من الأراضي وفي أثنائه.

(4) الجانب الرابع يتعلق بالاستعدادات الأمنية الفلسطينية وبالترتيبات الواجب القيام بها من أجل استلام الأراضي التي تعتزم إسرائيل الخروج منها في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية في إطار خطة الانسحاب الإسرائيلي.

(5) الجانب الخامس والأخير يتعلق بالإطار السياسي والقانوني لعمل الطواقم الفنية الفلسطينية، والذي يشكل مرجعية لفريق العمل في التعامل مع مختلف جوانب موضوع الانسحاب (يدخل في ذلك جميع الترتيبات والاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي منذ سنة 1993، وكذلك أسس ومبادئ القانون الدولي)، ودور المجتمع الدولي المتوقع في التعامل معها.

وجرى تقسيم الطواقم الفنية إلى ست مجموعات عمل متنوعة هي: مجموعة عمل التخطيط المستقبلي للأراضي والممتلكات، ومجموعة عمل البنية التحتية والخدمات العامة، ومجموعة عمل المعابر الحدودية والدولية، ومجموعة عمل الممر الآمن والرباط الأرضي، ومجموعة عمل تسلم وإدارة المنشآت، ومجموعة عمل الشؤون القانونية.

وللحقيقة لا بد من الإشارة إلى أن الطواقم الفنية الفلسطينية قامت بعمل مهني من الطراز الرفيع، الأمر الذي فاجأ الإسرائيليين وأربكهم وأظهر إلى أي مدى يمكن للعمل المنهجي أن يكون مفيداً ويؤثر في الجانب الآخر بدلاً من أن يكون الفلسطينيين الطرف الذي يبحث في آراء الإسرائيليين ومقترحاتهم ومواقفهم. هذه المرة عمل الفلسطينيون باحتراف، وطرحوا الأسئلة التي يجب أن تطرح طوال فترة الاتصالات بين الجانبين، ووضعوا سيناريوهات للردود الإسرائيلية المحتملة، ودرسوا أبعاد كل قضية من مختلف النواحي، وقدموا رأياً مهنيّاً ينسجم مع كل أمر مطروح.

وبالإضافة إلى المجموعة الكبيرة من الأسئلة التي طرحت على الجانب الإسرائيلي ليقدم ردوداً مفصلة عليها، وهذه جرى تقسيمها، في إطار ورشات العمل المكثفة التي عقدتها الطواقم الفنية، إلى أربعة أقسام: القسم الأول يتعلق بأراضي المستعمرات والمساكن الخاصة والعامة والبنية التحتية؛ القسم الثاني فيما يخص المنشآت الإنتاجية والمناطق الصناعية؛ القسم الثالث عن المعابر الحدودية والممر الرباط بين قطاع غزة والضفة الغربية؛ القسم الرابع والأخير يتعلق بالطوارئ الإنسانية والانسحاب والاستلام والإعلام. وقد تضمنت الأسئلة كل ما كان يخطر على بال أي متابع أو شخص مهني يريد تكوين صورة ويرسم تصوراً وخططاً للمستقبل. وبالإضافة إلى هذه الأسئلة الشاملة التي أربكت الإسرائيليين، قدمت الطواقم قرارات مقترحة إلى اللجنة الوزارية لمتابعة ملف الانسحاب يمكن تصنيفها ثلاثة أنواع:

(1) قرارات توضيح موقف يتبعها تصريح حكومي أو إعلان للقرار.

(2) قرارات ضرورية فورية لتمكين الطواقم الفنية من استكمال مهماتها.

(3) قرارات احترازية لمنع حدوث حالة فوضى في الشارع الفلسطيني.

ومن أهم القرارات المقترحة: تشكيل محكمة قضاء مستعجل للبت حصراً في المطالبات الخاصة بملكية واستخدام الأراضي والمنشآت؛ دراسة وضع المنشآت التي تبقّيها سلطات الاحتلال وبت مستقبل كل واحدة منها وإزالة عدم الملائم منها، بل إلزام إسرائيل بهذه الإزالة؛ إنشاء هيئة جديدة لاستلام المناطق المخلاة وإدارتها والتصرف فيها، وخصخصة إدارة المنشآت الإنتاجية؛ وضع خطة أمنية فورية تتضمن إعلان المناطق المخلاة مناطق عسكرية مغلقة لفترة محدودة، ووقف احترازي للتصرف في هذه المناطق، والقيام بتنظيف المناطق المخلاة من المتفجرات والمواد السامة، وتكوين وحدة أمنية واحدة للحفاظ على الأمن، وتنظيم الزيارات والاحتفالات في المناطق المخلاة، وإشراك الشارع الفلسطيني والاستعانة بخبرات العمال الذين عملوا في المستعمرات لأعوام، والقيام بحملة توعية واسعة. وقد اعتمدت اللجنة الوزارية خمسة قرارات مهمة في اجتماع عقد في 2005/4/13 تقريباً بكل القضايا الواردة أعلاه، وضمنها تشكيل فريق عمل من الجهات المختصة بإشراف وزارة التخطيط لتحديد مستقبل المنشآت والإسراع في تحديث الخطة الإقليمية الخاصة بقطاع غزة، والتي تقوم بها وزارة التخطيط.

وبعد أن شكّلت مجموعات العمل الست التي تم توزيع الطواقم الفنية عليها، جرى إعداد المخطط الإقليمي المعدل لمحافظة قطاع غزة 2005 بما يشمل مواقع المستعمرات الإسرائيلية، كما تم تحديد مختلف الأولويات القطاعية. وبصورة مبدئية تحددت الاستخدامات المستقبلية لمناطق المستعمرات المخلاة كما يلي:

(1) استخدامات سياحية: نيسنيت؛ دوغيت؛ تل قطيف؛ غانور.

(2) محميات طبيعية: إيلي سيناي؛ غني طال؛ ياكال.

(3) زراعية: كفار دروم؛ موراغ؛ نيتسر حزاني؛ كفاريم.

(4) محميات زراعية: نتساريم؛ غانور؛ غديد؛ بيدولح؛ بني عتصمونا.

(5) صناعية: إيرز؛ نفيه دكاليم.

(6) مناطق أثرية: رَفِيّاح يَم.

وقد اتخذت قرارات بشأن هذه التقسيمات بالنسبة إلى أهمية دراسة كل واحدة منها وتحديد الحاجات الضرورية لذلك. ولاحقاً كان هناك قرار فلسطيني بضرورة هدم كل المباني السكنية الموجودة في المستعمرات لأنها لا تتلاءم مع المخطط الهيكلي الإقليمي لقطاع غزة، لكن من دون التصريح بذلك علناً حتى تقوم إسرائيل باتخاذ قرار نهائي بشأنها. واتضح فيما بعد أن إسرائيل ترغب في هدم الأبنية السكنية في المستعمرات، وذلك خوفاً من أن تتحول إلى رموز للانتصار الفلسطيني، كأن يرفع الفلسطينيون علمهم عليها ويحتفلون على أسطحها أو فيها، الأمر الذي سيبدو أمام المستوطنين وجزء من الشارع الإسرائيلي بمثابة هزيمة معنوية لإسرائيل.

وأخذت الحكومة الفلسطينية على عاتقها تحمل مسؤولية إدارة الدفيئات الزراعية، التي قررت إسرائيل إبقائها لأنها قبضت ثمنها من متبرعين وممولين أجنب. وفي هذا السياق تقرر أن تشرف شركة الاستثمار الفلسطينية، التي

أقيمت من أجل تشجيع رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة على العودة إلى البلد والاستثمار فيه، على الدفینات الزراعية نظراً إلى عدم استعداد أية شركة خاصة للمغامرة بشراء وإدارة دفیئات لا یعلم أحد مدى ملاءمتها بعد أن یتركها الإسرائيليون، وبالتالي لن يرغب أصحاب رؤوس الأموال في شراء "السّمك في البحر" قبل رؤيتها وتقييم وضعها، ولأنّ الوضع لا یحتمل الإرجاء إذ إن العمل في الدفیئات وزراعتها یجب أن یتّم فوراً ومن دون إبطاء.

وقررت الحكومة لاحقاً تخصيص أراضي مستعمرة نتساريم لتكون مخازن ومرافق لميناء غزة البحري الذي سيقام قبالتها على شاطئ البحر، وهذا التخصيص یتناقض مع بعض الاستخدامات الأخرى التي یمكن أن تستخدم نتساريم لها، لكن التخطيط الفلسطيني واجه مشكلات جدية تتمثل في عدم تعاون إسرائيل وتأخير تزويد السلطة الوطنية المعلومات التي في حيازتها عن المستعمرات والبنية التحتية وموقفها من المعابر والميناء والممر الآمن وغيرها، وبدأت إسرائيل تحرر بعض المعلومات في اللحظات الأخيرة قبل الإخلاء.

على كل الأحوال، كان هناك اتفاق في إطار اللجنة الوزارية لمتابعة ملف الانسحاب والطواقم الفنية على أن یتّم إصدار قانون يجعل السلطة الوطنية تضع يدها على الأراضي المخلاة باعتبار أن أكثر من 97% منها ملكية عامة، ويتم النظر في ادعاءات المواطنين بملكية بعضها من خلال تقديم الأوراق الثبوتية اللازمة إلى محاكم خاصة یجري إنشاؤها لهذا الغرض. لكن بدلاً من إصدار القانون تم إصدار مرسوم رئاسي أعلن في الصحف ووسائل الإعلام.

من ناحية أخرى، قسمت مناطق قطاع غزة وفقاً لوجود المستعمرات إلى سبع مناطق هي: منطقة "إيرز" (بيت حانون)؛ منطقة الشمال (تشمل مستعمرات إيلي سيناي ونيسنيت ودوغيت)؛ منطقة غزة الوسطى (مستعمرة نتساريم ومستعمرة كفار دروم)؛ منطقة خان يونس (أ)، ومنطقة خان يونس (ب) حيث تم توزيع المستعمرات في غوش قطيف على هاتين المنطقتين؛ منطقة رفح (أ)، ومنطقة رفح (ب) وتشملان المستعمرات ومعبر رفح الحدودي. وتم تأليف لجان استلام يترأسها وزراء، وتضم ممثلين من الطواقم الفنية، ومن الهيئات الشعبية والحزبية والمحافظين ورؤساء البلديات وأعضاء في المجلس التشريعي، ولجان الحماية والمساندة الأهلية. وبالمناسبة جرى تأليف هذه الأخيرة من أجل تعزيز المشاركة والرقابة الشعبية على كل ما یجري، وبحيث یكون الجمهور جزءاً من عملية الاستعداد للإخلاء، وحماية الأراضي والأماكن، ومنع وضع اليد عليها من جانب أشخاص ومجموعات غير الجهات الرسمية المعنية، وأيضاً كي تتم الاستفادة القصوى من هذه العملية إعلامياً وسياسياً، ولقطع الطريق على إسرائيل التي تريد صورة بربرية فوضوية للشعب الفلسطيني في مقابل الصورة الإنسانية الحضارية لعملية الإخلاء ذاتها.

وقد أصدرت لجان الحماية والمساندة الأهلية، التي توزعت على جميع المحافظات، وسرعان ما شكلت امتدادات جماهيرية واسعة في مختلف المناطق، ولا سيما تلك الواقعة في جوار المستعمرات المخلاة، نشرة أسبوعية باسم "الأرض" هدفها توعوي یتعلق بتقديم كل المعلومات المتوفرة عن الإخلاء الإسرائيلي من مصادرها الأولى للجهات الفلسطينية المفاوضة. وكذلك تقديم إرشادات للناس إلى كيفية التصرف وقت حدوث الإخلاء.

وأعدت الطواقم الفنية، بالتعاون مع الأمن، خطة استلام تتضمن أن یجري إعلان المناطق المخلاة مناطق عسكرية مغلقة لمدة معينة من الزمن یسمح خلالها للناس بدخول هذه المناطق بصورة منظمة للزيارة بعد أيام محددة یجري فيها عمل مسح شامل للمستعمرات يبدأ بمسح أمني ثم مسح لكل المنشآت والموجودات فيها یتضمن تقويم حالة كل منها. لكن تم تغيير هذه الخطة عدة مرات بسبب زيارة قام بها وفد من الطواقم الفنية ووجد أنه لا یوجد داخل المستعمرات شيء یمكن الاستفادة منه عدا الدفیئات الزراعية ومنطقة "إيرز" الصناعية وما تبقى من بنية

تحتية: شوارع، وأعمدة كهرباء، وخطوط كهرباء واتصالات، ومياه، إلخ. وأيضاً بسبب عدم جهوزية أجهزة الأمن الفلسطينية، وعدم قدرتها على ضمان حماية هذه المنشآت والأصول. وثالثاً بسبب عدم التنسيق بين إسرائيل والسلطة الوطنية بشأن موعد الإخلاء والسماح بالدخول المنظم المسبق لقوات الأمن الفلسطينية. وعليه تقرر أن تحمي قوات الأمن الفلسطينية الدفيئات الزراعية والمنطقة الصناعية في "إيرز" (بيت حانون) ويسمح للمواطنين الفلسطينيين بالدخول إلى باقي الأماكن.

وعندما غادر آخر الجنود الإسرائيليين قطاع غزة اندفعت حشود الجماهير إلى مواقع المستعمرات وحدثت عمليات سلب وتخريب وتدمير كل ما وقعت عليه الأيدي، وهذا شمل المباني والمنشآت المتبقية التي قررت السلطة هدمها جميعاً بسبب القنعة بعدم وجود إمكان للاستفادة منها عدا عدد قليل جداً منها، لكن الخراب طال كل شيء، وجرى الاستيلاء على بقايا البنية التحتية فسرقت أعمدة الكهرباء وخطوط الكهرباء والهاتف والمياه، بما في ذلك المضخات والخراطيم، وجرى تخريب المنطقة الصناعية في "إيرز" وحرقت مصانع فيها، إلى جانب سرقة بعض المصانع التي تعود ملكيتها إلى مواطنين وأصحاب رؤوس أموال فلسطينيين في الأصل.

ولقد وصل السلب والنهب والتخريب إلى حد قلع الشوارع المرصوفة من أجل الحصول على حصمة "السكريس" التي توضع تحت طبقة الأسفلت. كما تم خلع كل خطوط الكهرباء والهاتف التي كانت مدفونة تحت الأرض. وجرى اقتلاع الأشجار وحرقت قسم منها، وتعرضت المباني والمنشآت كلها لتخريب هائل. والمشكلة أن قوات الأمن الفلسطينية ليس أنها فشلت في حماية ما كان يجب أن تتوكل بحمايته وهو الجزء اليسير من بواقي المستعمرات، بعد أن هدمت إسرائيل كل المباني السكنية فيها، فحسب، بل إنها أيضاً ساهمت في عمليات السلب والنهب التي حدثت.

نعم لقد انهارت الصورة التي حاولت النشرات الإعلامية والمنشورات والملصقات والإعلانات أن ترسمها لسلوك الجماهير الفلسطينية خلال عملية الإخلاء وبعدها. طبعاً إسرائيل كانت معنية بمثل هذه المشاهد، وكانت مساهمتها فيها كبيرة من خلال عدم التنسيق مع السلطة. وكان واضحاً أنه لا توجد لدى أجهزة الأمن الفلسطينية آلية واضحة لكيفية حماية المنشآت والمواقع المتبقية، بما فيها الدفيئات الزراعية التي تعرض قسم منها للسرقة والإتلاف. ولم تكن لديهم خطة، أو حتى خرائط للمناطق المخلاة؛ وهذا يتناقض تماماً مع التصريحات المتكررة لممثلي الأمن الذين أكدوا مراراً وتكراراً جهوزيتهم.

لم يقتصر الأمر على ما جرى من سلب ونهب وتخريب، بل إن الأراضي التي من المفترض أنها ملكية عامة للدولة تم الاستيلاء على أقسام منها. فالسكان الذين لهم أراض في مناطق المستعمرات وضعوا أيديهم على الأراضي، ولا توجد حتى اللحظة آلية واضحة لبتّ مصير الأراضي وادعاءات الملكية لدى المواطنين، وقام بعض المؤسسات والفصائل بتعدييات على الأراضي. فالساحل في المنطقة الجنوبية جرى تقاسمه؛ مثلاً: حصلت نقابات العمال على ثلاثة دونمات، وأنشأت شرطة المرور معسكرين، واستولت الأجهزة الأمنية على قطع أراض أقامت عليها منتجعات، ووضعت حركة "حماس" يدها على ثلاثة مواقع أحدها معسكر تدريب على مساحة كبيرة من الأرض. والمؤسسات، مثل جمعية الأسرى والشبيبة العمالية وجمعية الهلال الأحمر، أخذت نصيباً من الأرض.

وقام الرئيس أبو مازن بتخصيص مساحات من الأراضي للجامعات، إذ شكل لجنة من السيد فريخ أبو مدين رئيس سلطة الأراضي، وسليمان الشرفا، ورؤساء الجامعات، لتحديد الأراضي التي يجري تخصيصها للجامعات. ويقال إنه خصص لجامعة الأقصى 165 دونماً، ولجامعة الأزهر نحو 800 دونم. وهذا التخصيص عشوائي، ولا ينسجم مع الخطط التي وضعتها الطواقم الفنية، والتي تفيد أن الأراضي يتم التصرف فيها وفق طبيعتها والمجالات التي

يمكن استثمارها بها، مع العلم بأن الجامعات كانت استولت على قطع الأراضي التي تريدها قبل صدور قرار رئاسي بذلك. فجامعة الأقصى، مثلاً، استولت على قسم من مستعمرة نفيه دكالميم وقررت أنها المكان الملائم لإقامة مبان جامعية هناك.

ربما تكون الدفيئات الزراعية هي أقل ما تعرض للاعتداء والسلب من باقي المنشآت والموجودات، مع أن الشركة التي تشرف على هذه الدفيئات وتديرها تساهم هي الأخرى في حدوث عمليات السرقة لعدم اكتراثها للخسائر، إذ إن عقد المشرفين في الشركة مع الحكومة ينص على أن هؤلاء يحصلون على ما نسبته 5.5% من مجموع المصروفات. هكذا يبدو أن للشركة مصلحة في حدوث السرقات وزيادة المصروفات التي لها حصة فيها، ومع ذلك قامت الشركة بزراعة 1500 دفيئة زراعية من مجموع نحو 4000 دفيئة كانت تستخدمها إسرائيل في القطاع تركت منها للسلطة 3400 دفيئة.

حتى اللحظة ليس واضحاً مصير المشاريع الكبيرة التي جرى الحديث عنها، مثل مشروع الطريق الساحلي الذي يربط شمال القطاع بجنوبه، ومشروع الميناء البحري، وإنشاء جامعة ومرافق عامة أخرى ومشاريع صناعية وسياحية وغيرها، إذ كان هناك أقاويل بوجود تخطيط لإنشاء 16 مشروعاً.

ومن الواضح أن سلوك السلطة الوطنية، من أعلى المستويات حتى أدناها، قد خيب آمال كثيرين استبشروا خيراً بما شاهدوه من عمليات تحضير جيدة لاستقبال عملية الإخلاء ومن قرارات ومراسيم رئاسية وحكومية تطمئن الناس إلى مصير الأراضي التي تم وعدهم بعدم التصرف فيها وفق الطريقة السابقة المعهودة التي بددت أكثر من 90% من الأراضي الحكومية، ما عدا ما كان تحت سيطرة المستعمرات في مجالات أغلبيتها لا علاقة لها بالمنفعة العامة.

وأكثر من يشعر بخيبة الأمل هو الخبراء الذين عملوا في الطواقم الفنية الذين يستهجنون أن يجري التصرف في الأراضي على هذا النحو، ليس فقط باستيلاء المؤسسات والمجموعات المتعددة على مساحات واسعة منها، بل أيضاً قيام الرئيس أبو مازن بمنح أجزاء منها لاستخدامات متنوعة لم تخضع لدراسة جديّة من أجل معرفة الوجه الأمثل للاستفادة من هذه الأراضي. ويقول د. محمد السمهوري، رئيس الطواقم الفنية، إنه كان يجب أن تبقى هذه الأراضي من دون أي قرار بشأنها كي تستوفى كل الدراسات اللازمة لتحديد مصيرها ولو أخذ ذلك عاملاً كاملاً بدلاً من التسرع والتصرف العشوائي والتعسفي الذي يجري والذي سيقود، إذا ما استمر، إلى تبيد هذه الأراضي في غير استخداماتها الأفضل والملائمة لطبيعتها.

وليس هناك أي بوادر لإمكان أن تقوم السلطة بعمل جاد لإزالة التعديات التي تزداد يوماً بعد يوم إلى درجة أن المواطنين العاديين بدأوا تسيج قطع من الأراضي وبيعها لغيرهم تحت نظر أجهزة السلطة وسمعها. ويبدو أن حالة الفتان والفوضى ستلقي بظلالها على موضوع أراضي المستعمرات كما هو حال كل مكونات الوضع الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة. وربما تتحول هذه الأراضي إلى موضوع للنزاع والصراعات الداخلية بدلاً من أن تكون خيراً ومنفعة. وسيكون موقف الفصائل ومختلف القوى من موضوع الأراضي المخلاة، للأسف، منسجماً مع مدى استفادتها من هذه الأراضي، سواء بالاستيلاء عليها بالقوة أو عن طريق الحصول على منحة رئاسية أو غير ذلك. وحتى الآن لا تحرك لجنة المتابعة العليا للفصائل الوطنية والإسلامية ساكناً. كما أن الجهات الشعبية المتعددة تقف متفرجة. وحدهم نفر قليل من الكتّاب والأشخاص المعدودين يقرعون ناقوس الخطر، لكن لا يبدو أن هناك من يسمع هذا الإنذار □.

(*) محلل سياسي فلسطيني وكاتب في صحيفة "الأيام" (رام الله).

(**) المعلومات الواردة في هذا التقرير مستقاة من سلطة الأراضي ومن تقرير الطواقم الفنية عن ورشة العمل المكثفة في 26 - 27 آذار/مارس 2005، ومن تقرير المئة يوم من عمل الطواقم الفنية المقدم للحكومة والذي يتناول الفترة 3/1 - 10/6/2005، ومن مقابلات مع أعضاء من الطواقم الفنية ومع مسؤولين في لجان الحماية والمساندة الأهلية، ومن مشاهدات حية لما حدث بعد الإخلاء.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx